

Distr.: General
6 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة
عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ
الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب
اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من مركز البحوث الاجتماعية، وهو منظمة غير حكومية ذات
مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



البيان

لقد أخفقت الأهداف الإنمائية للألفية في معالجة التباين الفاحش بين الجنسين في الهند. ورغم أن عام ٢٠١٥، وهو الموعد النهائي المحدد لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، قد لاح في الأفق، ما زال التغاضي عن المسائل الجنسانية مستمرا، وما برح التمييز ضد المرأة هو العرف السائد في شتى أرجاء البلد. وتواجه المرأة الهندية الحرمان والتمييز والتهميش في شتى جوانب حياتها، مما يقلل من قدرتها على المشاركة في المجتمع كى تتمتع بالتكافؤ وبكامل حقوقها كمواطنة.

إن تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة عنصران حيويان من عناصر إعمال حقوق الإنسان الواجبة للمرأة. ويشكل الجانب الجنساني أيضا مسألة تندرج في إطار شتى المسائل الإنمائية الأخرى. كما يمثل تمتع المرأة بالحرية والمساواة عنصرا حتميا في تيسير التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الهند وعلى الصعيد العالمي. وتواجه الهند عدة تحديات تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين وإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

ويتبدى التقليل من شأن النساء والفتيات في نسبة المواليد بين الإناث والذكور، حيث انخفضت نسبة المواليد إلى ٩١٤ مولودا من الإناث مقابل كل ١٠٠٠ مولود من الذكور عام ٢٠١١، وهو ما يمثل أقل نسبة في الهند منذ الاستقلال. ويجري سنويا وأد حوالي ٦٠٠٠٠٠ جنين من الإناث نتيجة الإجهاض بسبب جنس الجنين.

ويتضح أيضا التباين بين الجنسين في مجالات التعليم والعمالة والصحة. فرغم التحسينات المدخلة في مراحل التعليم بالهند، ما زال الاهتمام بتعليم المرأة أقل من الواجب، وتقل قدرة الإناث على القراءة والكتابة بنسبة ١٧ في المائة عن قدرة الذكور في هذا المجال. ويفضي سوء التعليم والتمييز الشائع بين الجنسين إلى تهميش المرأة في مجال فرص العمل. كما يفضي التقليل من شأن المرأة إلى عملها أساسا بالقطاع غير الرسمي، حيث تحصل على وظائف أقل استقرارا وأجرا. وتُستبعد المرأة أيضا من المناصب القيادية: إذ هناك زهاء ٩٠٠٠ شركة مسجلة في الهند، ومع ذلك ليس هناك سوى ٤٠٠ امرأة ضمن أعضاء مجالس الإدارة. ومن المرجح أيضا أن تسوء صحة المرأة الهندية أكثر من الرجل، كما يقل احتمال حصولها على الرعاية الطبية عن الرجل. ويعاني أكثر من نصف النساء من الأنيميا، ويبلغ معدل الوفيات النفاسية ٢٠٠ حالة وفاة مقابل كل ١٠٠٠٠٠ مولود حي.

ورغم أن تمثيل المرأة في المجال السياسي هو هدف واضح من الأهداف الإنمائية للألفية، ما زال عدد النساء بين القيادات السياسية والمسؤولين المنتخبين أقل من المستوى الواجب.

ويبلغ حاليا تمثيل المرأة أعلى قليلا من نسبة ١٠ في المائة في البرلمان الهندي، و ٧ في المائة في جمعيات الولايات.

وختاما، تواجه المرأة مجموعة متنوعة من التحديات من حيث السلامة والأمن، حيث إن الجرائم المرتكبة ضد النساء آخذة في الارتفاع. بل ويبدأ العنف ضد المرأة حتى قبل ولادتها عبر الإجهاض بسبب جنس الجنين، ويستمر ذلك العنف على مدار حياتها. وتكون المرأة عرضة للعنف الأسري، والعنف بسبب المهز، والتحرش الجنسي، والاعتداء، والزواج القسري، والزواج في مرحلة الطفولة، والاعتصاب، حيث يشكل الأخير أسرع الجرائم انتشارا في الهند. ويتعرض ما يزيد على ثلث النساء الهنديات للعنف مرة على الأقل في حياتهن.

وأخفقت الأهداف الإنمائية للألفية في معالجة التباين الشاسع بين الجنسين في المجتمع الهندي. وليس بوسعنا السماح باستمرار تعرض المرأة للتهميش والتمييز. ويمثل ذلك مسألة من مسائل حقوق الإنسان ومن مسائل التنمية، ويتعين أن تتجلى تلك المسألة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويجب على الأمم المتحدة أن تعيد التركيز على تنفيذ منهاج العمل الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالمرأة، وأن تولي أولوية للاستثمار في بناء قدرات المنظمات التي تعمل في مجال حقوق المرأة. ويشكل إنجاز ذلك عنصرا حيويا من عناصر إعلاء صوت المرأة على المستويين المحلي والدولي، ونشاط وفعالية المجتمع المدني.

ونرغب في التأكيد على أن المنظمات النسائية مستعدة إلى حد بعيد من المناقشات التي تتناول الأهداف الإنمائية للألفية وتركز على الإجراءات الحكومية. إن هذا النهج لم يحالفه التوفيق في معالجة مواطن القلق الإنمائية، خاصة ما يتعلق منها بالمرأة. ولا يتسنى أيضا تناول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بمعزل عن المنظمات النسائية. إذ يتعين التشارك في تلك العملية مع الناشطين في مجال حقوق المرأة وغيرهم من الأطراف المؤثرة داخل المجتمع المدني، والتركيز على ترسيخ أقدام الحركات والمبادرات النسائية وصولا إلى المساواة بين الجنسين.

وختاما، نود توجيه الانتباه صوب مسألة القيادات النسائية، التي لم تلق بعد اهتماما كافيا، وغياها مستمر في معظم البلدان الديمقراطية. ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه ما لم تُمنح المرأة تمثيلا متكافئا على جميع مستويات القيادة، ستظل خطة التنمية حلما بعيد المنال.

إن المساواة بين الجنسين تؤثر في نسبة ٥٠ في المائة من سكان العالم، وهي مسألة تدخل في نطاق الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولا يتسنى بعد الآن

للحكومات والأمم المتحدة والمجتمع الدولي تجاهل تلك المسألة والتغاضي عنها. ويتعين أن
تركز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على المرأة، وأن تكون المرأة محور التخطيط لها
وتنفيذها إذا أريد إحراز تقدم حقيقي في إنجاز أهداف التنمية على الصعيدين الوطني
والدولي.